

الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

د. عبد المالك خلف التميمي *

مقدمة: -

تقدم هذه الورقة تحليلاً لبعض جوانب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الخليج العربي.. والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، رغم أهميته، لا يحظى باهتمام كتابنا ومؤرخينا ليس في الخليج فقط وإنما في الوطن العربي كله.

إن دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي تعني دراسة دور الإنسان العادي ونشاطاته وعلاقاته أي دراسة حركة المجتمع وطبقاته الفاعلة المنتجة الحقيقية. إن الدراسة التقليدية للتاريخ المعتمدة على العرض التاريخي قد انتهت وإن بقي البعض يسير على نهجها.. ثم إن تاريخنا عبر الزمن كان ولا يزال في كثير من جوانبه تاريخاً رسمياً.. إن هذه الكتابات تغفل الكثير من الحقائق المتعلقة بحركة الجماهير وبما تقلب كثيراً من الحقائق التاريخية.

أن الأوان ليكتب تاريخ الناس ويعاد النظر بما كتب واعتماد العلمية والموضوعية والتحليل في هذا النوع من الكتابة التاريخية.

إن العلاقات الانسانية والنشاطات الاقتصادية والسياسية والحربية لا يمكن فهمها إلا بدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي.. في الحقيقة إن واقعنا الراهن هو نتاج حركة المجتمع المستمر من أجل العيش والبقاء وإثبات الذات والتطور.. إن الناس البسطاء صنعوا تاريخنا وهم الذين عانوا ويعانون، فمنهم الحرفي الذي كان يصنع حاجاتنا اليومية، ومنهم الجندي الذي حارب واستشهد، ومنهم البحار الذي كان يحصل على قوته ويوفر السلعة للآخرين بعرقه وغرخته عن أهله ويغوص في أعماق الخليج بحثاً عن اللؤلؤ ليعيش، ومنهم الراعي الذي كان يوفر اللحم والصوف وغيره لمواطنيه، ومنهم المزارع الذي يحرق ويزرع ويحصد ليأكل الناس هؤلاء الذين وقع عليهم عبء البناء الحقيقي للتاريخ وأحداثه مرها وحلوها، أين دورهم في كتاباتنا التاريخية؟؟

إن دور الناس لم يكن بمعزل عن عملية الصراع السياسي من أجل السلطة..

ذلك أنه في هذا الصراع تظهر وتتحدد القوى الاجتماعية فالسلطة هدفها السيطرة على النظام الاجتماعي وتسييره بما يخدم أهدافها. (١)

بمعنى أن دور الناس قد استغل في الوقت الذي لم يكونوا فيه قادرين على التأثير على مجريات الأمور لصالحهم وفي أحايين كثيرة كانوا معزولين عن الصراع القائم في مجتمعهم بفعل التخلف أو نتيجة محاربة السلطات لهم.

إن دراسة التاريخ يجب أن لا يكون على أساس أنه فقط مصدر للمعلومات التي شكلت أحداث الماضي الانساني بل أيضا تتبع خبرات المجتمع وتطور أحداثه لفهم الحاضر وتصور المستقبل.. بدون تلك الدراسة التحليلية لم تكن هناك قدرة على تجاوز التخلف وعلى رؤية العناصر المكونة للمستقبل.

إن التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة، وصراع التخلف مع التطور هو الذي سيخلق التقدم الحضاري.. اننا اذا تحدثنا عن التخلف فلا يجب أن نغفل حقيقة نمو التخلف بحكم وجود القوى الرجعية والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في نموه، وإيقاف نموه ومن ثم القضاء عليه لا يتأتى الا بالتطور الحقيقي وأولى تلك الخطوات هي دراسة التاريخ بعلمية وموضوعية دراسة تحليلية ناقدة.. إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحدث الا بمعزل عن التأثير الامبريالي الغربي بأشكاله المختلفة، الاقتصادية والسياسية والفكرية، ويخطئ من يعتقد أن التخلف الراهن هو نتيجة وانعكاس لخصائص البلدان المتخلفة أو بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية الداخلية فحسب بل هناك عامل هام مؤثر في هذا التخلف وهو الامبريالية وتأثيرها المستمر. (٢)

والسؤال هو: هل التطور القائم الآن في منطقة الخليج العربي غير من العقلية والمفاهيم والسلوك والوضع الاجتماعي لشعب المنطقة أم أنه كان ولا يزال زيتا فوق الماء يخفى تحته العقلية العشائرية والقبلية والتخلف؟ إن الحقائق الاجتماعية في أبعادها العميقة حقائق تاريخية وهي مرتبطة بالفكر التاريخي (٣).. إنه من المستحيل عند دراسة تاريخ المنطقة عزلها عن محيطها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي وتأثير هذا المحيط الاقليمي والعربي فيها. إن التحليل النقدي هو الرئة التي بدونها لا حياة ولا تطور حقيقي لأوضاعنا.. لقد تردد المثقف العربي طويلا وتأخر كثيرا في نقد الكتابات المطروحة والاضاع القائمة بعلمية وموضوعية، هذا النقد يجب أن يتحرك بعيداً عن الخوف والمجاملة والتردد والتزلف والتجارة.

انه لأمر ملح أن ندرس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للواقع الراهن في المنطقة لمعرفة طبيعة التطور القائم ومعوقاته.

الوضع الاقتصادي في الخليج العربي قبل النفط

ان القاء نظرة سريعة على الوضع الاقتصادي للمنطقة قديماً ولو ذهبنا الى الالفين الثاني والأول قبل الميلاد لتبين لنا أن المواد الأولية الهامة كانت متوفرة فيها بالإضافة الى الزراعة كان هناك النحاس والاحجار الكريمة واللؤلؤ وبيض النعام .. وكما أدى موقع الخليج العربي الهام الى ممارسة سكانه نشاطاً اقتصادياً تمثل في التبادل التجاري وكانت هناك مراكز تجارية هامة مثل البحرين وجزيرة فيلكا وشاروت والجبرعاء وامتدت هذه المراكز على طول الساحل.. ان هذا الوضع الاقتصادي ساعد على نشوء مستوطنات ذات حضارة جمعت بين الأصالة والعناصر المستوردة من بلاد الرافدين ووادي السند وظروف كهذه دفعت المواطنين نحو الانشطة التجارية لقد كانت هناك طرق بحرية تربط بين السند والخليج وبلاد الرافدين، ساعدت على التجارة حيث كان هذا الطريق يمثل شرياناً حيوياً لبلاد الرافدين مما دفع ملوكها للمحافظة عليه للمنافع الاقتصادية وكونه منطقة حدودية لبلادهم.(٤)

وكانت البيئة الزراعية في المنطقة لها أهمية في اقتصادها ويستدل على ذلك من أسماء القرى والمستوطنات المأهولة بالسكان والتي أورد ذكرها البلدانون العرب، الا أن كثيراً منها قد اختفى من خارطة المنطقة فيما بعد.. ولو رجعنا الى القرن ١٢هـ / ١٣ م والقرن ٧هـ / ١٣ م وخاصة أثناء عهد «امارة العصفوريين»* في البحرين وكان يطلق على منطقة شرق الجزيرة العربية كلها عاصمتها الاحساء..لقد كانت الزراعة في المنطقة تكفي احتياجات سكانها و يصدر الفائض الى السواحل المطلة على البحار العربية والمحيط الهندي وشرق افريقيا.. ان هذه البيئة الزراعية قد فرضت وجود نشاط اقتصادي ذي أوجه متعددة وقيام علاقات انتاجية وتركيب اجتماعي معين.. أيضاً كانت المنطقة تتمتع بنشاط بحري باستخراج اللؤلؤ وصيد السمك، وقيام التجارة البحرية والبرية بالإضافة الى وجود الرعي في الصحراء.(٥).

لو تركنا الماضي البعيد وانتقلنا الى فترة ما قبل النفط ماهي طبيعة الوضع الاقتصادي قبل النفط؟

لقد كانت الجزيرة العربية تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الاقتصادية

* امارة العصفوريين : قامت في بداية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تزعمها عصفور بن راشد زعيم بني عامر في الاحساء، اسم لامارة البحرين وتشمل كل منطقة شرق الجزيرة العربية .

لتوفر المصادر الهامة في المجتمع التقليدي انذاك من زراعة ورعي، والغوص على اللؤلؤ.

لقد كان لاستخراج اللؤلؤ وتجارته أهم المصادر الاقتصادية. فالببدو الرحل والمستقرون يتعاطون التجارة داخليا وخارجيا حيث كانت سفن تجارها تجوب الخليج والبحر الاحمر والمحيط الهندي. وأهمية موقع الخليج العربي يشكل ذراعا اخر مع البحر الاحمر للمحيط الهندي جعل التجارة نشيطة في هذه المنطقة منذ القدم وحتى التاريخ المعاصر. وصورة الاقتصاد كانت متخلفة مثلا: كان الاقتصاد العماني متخلفا ومن النوع البدائي اذ كانت الزراعة المصدر الاساسي للاقتصاد العماني وكذلك صيد السمك. وكان الفلاحون يعيشون في حالة من الاكتفاء الذاتي اذ كانوا يتبادلون محصولاتهم وحيواناتهم بالسلاح والملابس التي تجلب من المناطق الساحلية. وكانت التجارة الخارجية لا تتجاوز أصنافا قليلة من المواد الأولية وأنواعا قليلة من المصنوعات الضرورية كالاسمنت والقطن (٦).

ان النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي قبل النفط متشابهة. فقد كان اقتصادها شبه متكامل. فالغوص على اللؤلؤ كان يتركز في الكويت والبحرين والامارات وقطر، والزراعة في الاحساء والعراق وعمان والبحرين، والرعي في الصحراء والتجارة البحرية في الخليج والتجارة البرية في الصحراء.

ان مرحلة ما بين الحربين العالميتين كانت مرحلة الاقتصاد المضطرب لكساد تجارة اللؤلؤ في الثلاثينات بسبب الازمة الاقتصادية العالمية. كما أن ظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني (٧) أيضا يتشابه الى حد كبير والنشاطات الاقتصادية في المرحلة المعاصرة بعد ظهور البترول. حيث ترتبت عليها مشكلات اقتصادية واجتماعية متشابهة (الانتاج الاستهلاكي، الهجرة ومشكلاتها، الاعتماد على الاقتصاد الاحادي النفط، والتجارة الوظيفية الحكومية، دور المرأة، الديمقراطية، التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب... الخ).

ان الوجود البريطاني في المنطقة كان له تأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية حيث خضع اقتصاد المنطقة للاحتكار الامبريالي البريطاني في عمان خاصة.

كانت التجارة والزراعة من الدعامات الأساسية للاقتصاد العماني لكن بريطانيا باحتكارها الاقتصادي وسيطرتها على المنطقة شلت الاقتصاد العماني منذ منتصف القرن التاسع عشر وخضوع عمان للسيطرة البريطانية أدى إلى ضعف اقتصادها نتيجة فقدانها لنفوذها في أفريقيا وخاصة زنجبار، وظهرت موانئ جديدة منافسة لعمان في المنطقة كما سيطر التجار الأجانب وخاصة الهنود بحماية بريطانيا واحتكارها على تجارة المنطقة، وكان لتدمير الاقتصاد العماني نتائج أولها وقوع عمان في أزمة اقتصادية أدت إلى انحسار وضعها العشائري التقليدي داخل حدودها بفعل السياسة البريطانية. والثاني: تفاقم حدة النزاع بين الساحل والداخل الجبلي حيث اضطر السلطان لضائقته المالية أن يقوم بتحصيل الضرائب من الداخل دون مقابل في الخدمات للمواطنين. إن الوضع القبلي والديني المتزمت منذ سيطرة قبيلة الحارثي على الساحل عام ١٨٦٨ لم تتمكن من استيعاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في عمان ولم تتمكن من مواجهة الاستعمار البريطاني لا بل سارت في فلكه (٨).

والحقيقة أن سيطرة بريطانيا على الخليج جعلها تخضع تجارة المنطقة أيضا لاحتكارها الرأسمالي عن طريق عقد الاتفاقيات مع إمارات الخليج. وقد كانت جزءاً من الاتفاقيات السياسية التي كانت في حقيقتها من طرف واحد وغير متكافئة. لقد أدركت بريطانيا أهمية المنطقة الاستراتيجية لوقوعها على طريق الهند، وإن قبول مشايخها وسلطينها لحماية بريطانيا كان من أجل البقاء في السلطة. ولكن المستفيد الحقيقي كان الاستعمار البريطاني والرأسمالي الغربي. إن تجار اللؤلؤ في الهند كانوا الوكلاء المسؤولين عن تحويل لؤلؤ الخليج الطبيعي إلى جواهر تباع في أسواق لندن وباريس ونيويورك في الوقت الذي كان فيه اللؤلؤ سلعة ثمينة نادرة. وإن كان كساد تجارة اللؤلؤ بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت ١٩٢٩ وظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني جعل بريطانيا التي تدعي حمايتها للخليج تترك هذا الشعب لقدرة دون أن تساعد على تجاوز محتته الاقتصادية، إلى أن ظهر البترول في المنطقة. وهنا نشطت الشركات البترولية البريطانية والغربية الأخرى للسيطرة والاحتكار (٩).

الغوص على اللؤلؤ:

نريد التركيز هنا بعض الشيء على الغوص على اللؤلؤ لأنه كان المجال الأساسي للعمل والانتاج في المنطقة قبل اكتشاف البترول. حيث كان الغوص على اللؤلؤ هو المصدر الاقتصادي الأساسي لسكان المنطقة خاصة في نهاية القرن التاسع

عشر وبداية القرن العشرين. فالكويت التي كان عدد سكانها آنذاك حوالي ٥٠٠٠٠ كان لديها ٨٠٠ سفينة للغوص في الخليج في أشهر الصيف بين مايو وسبتمبر كل سنة، عندما يكون البحر حارا وهادئا. ان أكثر من ١٥٠٠٠ رجل يقومون بهذه المهمة واحدا من كل عائلة تقر يبا وتعتبر البحرين مركز الغوص على اللؤلؤ في عدد الناس الذين يعملون في هذا العمل والنتائج المترتبة عليه اقتصاديا. ولم تكن صناعة الغوص يحكمها القانون في المنطقة حتى عام ١٩٤٠ عندما صدر في الكويت قانون الغواصين في ٢٩ مايو من ذلك العام لتنظيم شئون الغوص على اللؤلؤ. لقد كان الهدف منه تنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن من جهة وبين البحارة بعضهم البعض من جهة أخرى، ولتنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن ومالكها. وفي نفس العام صدر «قانون السفر» بشأن تنظيم الرحلات التجارية البحرية بين الكويت والقطار الأخرى وقد تضمن موادا مشابهة لقانون الغواصين (١٠). وبعد ذلك بعام أي في عام ١٩٤١ صدر قانون للغوص في البحرين بعد تعيين تشارلز بلكر يف البريطاني مستشارا لحاكم البحرين.

المهم في هذه القوانين هو مردودها ومدى حمايتها للغواصين. في الحقيقة كانت العملية لتنظيم شئون العاملين في هذه الصناعة لكن أوضاع الغواصين أنفسهم لم يطرأ عليها تغيير أو تطور نتيجة صدور هذه القوانين، فلم تتوفر الحماية الفعلية لهم حيث استمرت مشكلة الديون (السلفة) للغواصين التي كانت تمنح وتحجب بشكل عشوائي وتراكمها وعدم قدرة الغواص على دفعها معناه تعرضه للأساليب التعسفية من قبل التجار، وهذه القوانين ايضا لم تضع أي نوع من القيود على التجار تحد من استغلالهم (١١).

وتأتي المناطق الاخرى بعد البحرين والكويت في استخراج اللؤلؤ وتجارته قطر وأبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة. وترتب على هذا النشاط أعمال أخرى مثل صناعة السفن التي كانت رائجة في هذه المناطق حيث كانت تجلب الأخشاب من شرق افريقيا والهند. وفي بداية الثلاثينات بدأت أهمية اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور أمام صناعة اللؤلؤ في اليابان وهذا بدون شك له تأثير على كساد تجارة اللؤلؤ

* السلفة : لقد كان الغواص يأخذ سلفة لحاجة عائلية قبل موسم الغوص يستردها الممول بعد الموسم، وهذا الدين غالبا مليحجز عن سداذه الغواص فيتحول الى الموسم التالي و يبقى الغواص اقرب (للعبد) مرتبطا بالممول و يؤدي في كثير من الاحيان الى فقد منزله أو عقاره لصالح الدائنين، ولايستطيع أن يعمل لدى آخرين بل ملزم بالعمل عند دائنه .

الطبيعي الخليجي، مما أثر على مستوى معيشة الناس الذين كانوا يعملون باستخراجه وتجارته. لكن في الوقت الذي بدأت فيه هذه الصناعة تتدهور في المنطقة بدأ اكتشاف البترول. وبعد عقدين فقط من بدء الأزمة بدأت المنطقة تعتمد اساسا على مصدر آخر وهو البترول الذي اكتشف بكميات كبيرة قلب في فترة زمنية قصيرة أوضاع المنطقة وغير كثيرا من تركيبها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية. لقد كان الخليج غنيا بموارده الطبيعية خاصة اللؤلؤ الذي أصبح الغوص عليه لاستخراجه وتجارته العمل الأساسي للمواطنين في المنطقة. ان الطرق التي كانت مستخدمة تقليدية ولكنها منتجة ومؤثرة في اقتصاد المنطقة لا بل وفي تجارته الخارجية. ولو أخذنا الإحصائية التي ذكرها لورمير Lorimer حول نسبة السكان العاملين في هذا الميدان في بداية القرن العشرين لتبين أن ١٨٪ من سكان البحرين و ٢٠٪ من سكان الكويت و ٤٨٪ من سكان قطر و ٣١٪ من سكان الساحل العماني يعملون في الغوص على اللؤلؤ (١٢). من ذلك نستنتج ان استخراج اللؤلؤ وتجارته كان المصدر الأساسي في حياة الناس وان حوالي ٢٥٪ من السكان كانوا يعملون في هذا الميدان. وحول الديون التي كان يقع فيها الغواصون والتي سبقت الإشارة إليها، تذكر زهرة ديكسون فريث، بأن الغواصين كانوا يخسرون كل مالههم من أموال ادخروها في مغامراتهم لصيد اللؤلؤ. وإذا لازمت الخيبة (نوخدة) رباناً ما بضع سنوات متتالية أغرقته الديون حتى ليضطر في معظم الأحيان الى بيع سفينته. كذلك اذا لم يوفق الغواص بصيد لؤلؤة ثمينة غداً مدينا (للنوخدة). وسنة بعد أخرى تنقل الديون كاهله، وقد يقضي عمره كذا وكذا لدى (النوخدة) (١٣).

وكان يحدث اذا توفي غواص قبل أن يسدد ما بذمته من دين، يقوم (النوخدة) بملاحقة ابن ذلك الغواص للعمل مكان والده. وقد ألغي هذا النظام في السنوات الأخيرة من فترة الغوص (١٤) ان العمل في الغوص كان شاقا ليس فقط كعمل يقوم به الرجال انما بالعلاقات الاجتماعية التي أفرزها هذا العمل. ان العلاقات الاجتماعية لهذه الصناعة كانت تضع العبء على الغواص. حيث أنه لم يكن يحصل نتيجة عمله الشاق الا الفتات بالاضافة الى الاخطار التي كان يتعرض لها في حياته عند الغوص في أعماق الخليج وبحر العرب، وما يترتب على ذلك بالنسبة لعائلات وأطفال الذين يموتون في البحر و يصبحون طعاما للأسماك (١٥).

تلك هي قصة الماضي لاستخراج هذا الجواهر الطبيعي بمشقة دون أن يشعر الغواص بأن مردود هذا العمل يوازي الجهد الذي بذله. ولكنه مضطر للقيام بهذا

العمل لعدم وجود البديل. ولأنه كان يسعى للحصول حتى على الحد الأدنى الذي يسد رمق عائلته وأطفاله. وأنه لا يمكن أن يحصل على (سلفة) دون أن يجند للغوص في سفن التجار. ان اعطاءنا أهمية لهذا المجال الاقتصادي لأهميته حيث أنه المورد الاقتصادي الاساسي وأن الطبقة العاملة المنتجة آنذاك كانت تتركز في هذا المجال لكن ذلك لا يعنى اغفالنا أو عدم اعطاء الأهمية للمجالات الاقتصادية الأخرى مثل الرعي والزراعة، فقد كان الرعي يشكل مجالا اقتصاديا هاما في حياة البادية ومؤثرا في حياتها الاجتماعية. لا ينعكس تأثيره على المناطق الساحلية أيضا لحاجتها الى هذه الثروة في الاستهلاك والتجارة والزراعة لأن مجالها هام ونتاجها مؤثر في بعض الأجزاء من المنطقة مثل عمان والأحساء وبعض الواحات الأخرى. حيث انها كانت تفي بحاجات الناس آنذاك نظرا لقلة عدد السكان ووفرة هذا الانتاج وتنوعه.

انه من الأهمية بمكان ن نلقي نظرة بعد ذلك على الوضع الاجتماعي في المنطقة قبل النفط

الوضع الاجتماعي في الخليج العربي قبل النفط

أولا: القبيلة والقبلية

لقد كانت القبيلة أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحورها انها الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في المنطقة، والقبيلة وحدة قرايه تقوم على الانتماء الى سلالة واحدة. وقد كانت محور النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي. كما أنها كانت الوجود الشرعي عرفا للتنظيم الاجتماعي. ان العلاقة التجارية مع الخارج في السابق لم تؤثر أو تعمل على اضعاف التماسك القبلي، بل أدت الى تقوية الروابط القبلية في محاولة للحفاظ على الذات أمام التيارات التي قد تؤثر على هذا الوجود. وكان ذلك أمرا طبيعيا وتلقائيا لم يأت عنوة أو مخططاً له ان التاريخ السياسي للقبائل كان تاريخ الصراع فيما بينها. وكان يتزعم القبيلة شيخ له السلطة السياسية والقانونية ومركز الشيخ كان مقتصرا على عائلات معينة داخل القبيلة ذات النفوذ والقوة.

و ينظم العلاقات القبلية مجموعة من التقاليد بمثابة قانون غير مكتوب، كما ان المجتمع القبلي يتكون من طبقات اجتماعية متباينة من حيث السلطة والثروة، والقبائل كانت على أساس الأقوى والاضعف، الأغنى والافقر، المسلحة وغير المسلحة (١٦) ان طبيعة تركيب القوى الاجتماعية في المنطقة آنذاك لم تكن أيضاً

بعيدة عن الاستغلال. ذلك ان القوى العائلية والقبلية المسيطرة صاحبة النفوذ الاقتصادي والسياسي كان لا يمكن لها أن تبقى في مراكزها الاجتماعية دون استغلال تلك القوى المنتجة في المجتمع.

ولكن نوعية الاستغلال ووسائله كانت تختلف عنها اليوم لاختلاف طبيعة البنية الاقتصادية وكذلك القوى الاجتماعية وما طرأ عليها من تغيير وتأثير. ولذا علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان هناك فترات تاريخية مرت على هذا المجتمع عاش فيها في ركود بفعل ظروف داخلية وخارجية، أضعفت من نشاطه الفكري والمادى في التأثير على الهياكل الأساسية والتركيبية الداخلية لهذا المجتمع.

ان تاريخ المنطقة في تلك الفترة واصل المجتمع هي في الحقيقة امتداد لتراث البدو، والقبيلة قد اخذت مكانها في المنطقة كسلطة سياسية وتتفاوت درجة التماسك داخل القبيلة من قبيلة لأخرى. والقبيلة قد تكون مقيمة حضرية أو مترحلة بدوية، فالقبائل الحضرية كانت أكثر ميلاً للالتفاف حول ادارة مركزية قوية بينما تنقسم القبائل القوية والأخرى الضعيفة. القوية منها صاحب ظهورها اقامة بعض المستوطنات وهي نواة المدن الحالية على الساحل. وأدى تمركز القبائل القوية الى تزايد سلطة الحكم الفردي فيها، واتاح ذلك للسلطات الاستعمارية البريطانية للتعاون مع أولئك الحكام. حيث عقدت معهم الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، لقد حافظ الوجود الاستعماري على هذا الوضع القبلي التقليدي مما ادى بمرور الوقت الى تمركز السلطة القبلية في مناطق جغرافية معينة نشأت على شكل امارات خاضعة للسلطة البريطانية (١٧).

ان المجتمع السابق كان قائماً على الاساس القبلي والعشائري. وكانت الفروقات القبلية والاجتماعية والمصلحية تؤدي الى الصدامات بين القبائل. لقد كان داخل كل قبيلة تمايز اجتماعي سواء كانت حضرية أم بدوية (١٨). كما انه عند كتابة تاريخنا فان البعض يغالي الحديث عن الوضع الاجتماعي والقبلي وفي تصوير العلاقات التي كانت قائمة. لا بل يسيء الى المجتمع في الوقت الحاضر حينما يركز على الحروب القبلية والغزوات وتصور على أنها انتصارات وهزائم وبطولات وشهداء. ورغم قيام المدن والدول والتحديث والتطور الا ان أطفالنا في المدارس لا يزالون يدرسون عن انتصارات وهزائم هذه القبائل لتحقيق أهداف هذه القبيلة أو تلك. وهذه بدون شك تزرع الحقد وتخلق الكراهية بين المجتمع الواحد في منطقة الخليج العربي والجزيرة. لا خلاف على أنها كانت واقعاً سيئاً في تاريخنا، ولكن

تصويرها على أنها انتصارات وهزائم نعتز بها ونغذى ناشئتنا عليها له خطورته في تركيز الخلاف وفي الحفاظ على استمرارية العقلية القبلية، لابل ترسيخ الاقليمية أيضا.

ثانيا: الناس صنعت تاريخ المنطقة

ان التاريخ الحقيقي يصنعه الناس في المجتمع، حيث لايتسنى لنا الحديث عن تاريخ الخليج قبل النفط دون التحدث عن دور البحارة والحرفيين (البنايين والحدادين والنجارين صانعو السفن) والمزارع والراعى. وهؤلاء كانوا الطبقة العاملة الحقيقية المنتجة في مجتمع ما قبل النفط وهنا نذكر بعض الامثلة فقط للتدليل على دورهم حتى في عملية التحديث والتطوير ائذاك.

أ - **في مجال التعليم:** لقد بدأ التعليم الحديث في الكويت بتأسيس المدرسة المباركة عام ١٩١١ وهي ثمرة جهود أبناء البلاد عن طريق جمع التبرعات لهذا المشروع. حيث لم تقف صعوبة الحياة الاقتصادية أمام ادخال التعليم الحديث الى بلادهم. وفي هذا الميدان أيضا حدث أمر مماثل في البحرين عام ١٩١٩ عندما ظهرت. فكرة تأسيس أول مدرسة لبدء التعليم الحديث، فقامت مجموعة من المواطنين بجمع التبرعات من الأهالي وتحت اشرافهم. وفي المنطقتين أشرفوا على ادارة هاتين المدرستين بنجاح حتى الثلاثينات من هذا القرن عندما استلمت الحكومة مسئولية الاشراف على التعليم رسميا. (١٩)

ب - **بناء سور الكويت:** لقد بنى هذا السور على ثلاث مراحل من فترات زمنية متباعدة بعض الشئ، ففي عام ١٧٩٨ اشترك الأهالي في كويت في بناء أول سور للكويت والغرض منه حمايتها من الغارات الخارجية. وفي عام ١٨١٤ بنى سور آخر بعدما تهدم السور الاول حيث قام الأهالي بالبناء، وفي عام ١٩١٩ وبنفس الطريقة والمساهمة الفعلية للمواطنين بنى السور الجديد على أنقاض الاسوار القديمة، وأزيل هذا الاخير عام ١٩٥٧ وأبقى على البوابات الرئيسية كأثر تاريخي بعد النهضة العمرانية التى شهدتها الكويت بعد اكتشاف النفط.

ج - **المكتبة الأهلية العامة:** أنشئت هذه المكتبة وهي الاولى من نوعها في الكويت عام ١٩٢٣ وذلك بتبرعات المواطنين حيث الحقّت بادرارة المعارف عام ١٩٣٧.

ثالثا: النشاط المسرحي:

بدأ هذا النشاط بمبادرة من هواة التمثيل من المواطنين في الكويت في

الثلاثينيات من هذا القرن وقد شهد عام ١٩٣٦ إقامة أول عمل مسرحي قدمه تلاميذ ومدرسو إحدى المدارس ثم تبعته خطوات أخرى وكانت المسرحيات تعتمد على الأسلوب المرتجل وكانت هذه الأعمال عبارة عن نقد للظواهر السلبية في المجتمع وباللهجة المحلية واستمر هذا الوضع حتى بداية الخمسينات عندما بدأت الحركة المسرحية تتخذ طابع التخطيط والدراسة حيث تكونت فرقة المسرح الشعبي عام ١٩٥٦ وهي أول فرقة مسرحية في الكويت والخليج العربي. (٢٠)

من هنا نعلم حقيقة دور الناس وليس النخبة في صنع تاريخ المنطقة. ان الانسان العادي كان هو المنتج الحقيقي. وكان هو الذى يعمل وهو الذي صنع بيديه وذهنه الفطري أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، كما انه هو الذي يعانى قساوة تلك الاوضاع وضكها. ان التاريخ الاجتماعي تاريخ أغلبية الناس الذي لم يكتب بعد وماهو مكتوب أو تجرى كتابته هو التاريخ الرسمي، عدا بعض المحاولات الفردية المحدودة والتي تعانى من ضغوطات كثيرة.

هذه النماذج التي ذكرناها مجرد أمثلة لقضايا لا حصر لها وهي بحاجة الى بحث وتقص في عمق الريف والصحراء والمدينة لمعرفة دور هذا الانسان في تشكيل وبناء تاريخ المنطقة. ولنلق نظرة سريعة على دور الأدب والفلكلور في هذا التاريخ.

رابعاً: الأدب الشعبي والوضع الاجتماعي

ان الثقافة أو الأدب الشعبي في هذا المجتمع البسيط آنذاك مرت بصعوبات وظروف ومراحل مختلفة فرضتها طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعندما نقول الأدب الشعبي نعنى فيه الأكثر التصاقاً بمشاكل وهموم ومعاناة الانسان العادي. فقد تحدث الشعر وتحدثت الأغنية عن الغوص والبحر والفقر والطبيعة والغزل والسياسة.

لقد كان هناك الشعر العمودي الفصيح، وهناك الشعر باللهجة العامية، وهو نوعان: الشعر النبطي (شعر البادية)، وشعر المدينة. والشعر الشعبي بالفعل سجل صادق لتاريخ المنطقة الاجتماعي. لقد تحدث عن معاناة الغواص في أعماق البحر وعن حالة الفقر التي عاشها المجتمع وعن الفلاح. وهذه الصفة عامة في منطقة شرق الجزيرة العربية في عمان والبحرين والكويت والاحساء والساحل العماني وقطر. لم يكن الأدب ترفاً الا في حدود ضيقة انما كان معبراً عن معاناة الناس وهو اللغة الصامتة التي تحدثت بصدق عن الوضع الاجتماعي بدون نفاق او تزلف أو

تجارة، بل بصدق وواقعية وعمق. فعندما يقول الشاعر الشعبي البحريني* هذه
الابيات عن الغوص نحس عمق المعاناة وقسوة الحياة والتعبير الصادق والشفافية
الصافية:

ونركض في خدمتهم مثل البنائيس**	نشكى العرى والجوع ويا المذلة
الله عليهم وان كلوا من تعبنا	وين القماش** الى من الدرجنا
وحنا غدينا بين شانى*** وصايح***	قماشنا بالهند والله طايح
أنتم تبون فلوس وحنا مفاليس (٢١)	هذه السنة صار علينا فضايح

اما في الكويت فان شعر فهد راشد بورسلي كان مثلاً رائعاً على معاشة
مشاكل البسطاء والتعبير عنهم بعفوية صادقة.
فيقول:

دوم الله كريم	حجة العاجز يقول
ليه ضرب وجهك بنعله	القوى غصب تخضع له

هذا الشاعر الشعبي* تحدث في شعره باللهجة العامية عن قضايا اجتماعية
كثيرة: مشكلة المياه في الكويت وتعليم المرأة، وعن الاستعمار البريطاني وعن

* المصدر لم يذكر اسم الشاعر البحريني الذي قال هذه الابيات .
* البنائيس : العبيد الذين يجلبون من ممباسه
* القماش : اللؤلؤ.
* شانى : الحالة السيئة
* صايح : المدين

* الشاعر فهد راشد بورسلي شاعر شعبي كويتي عاش في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٦٠ وهي فترة هامة
شهد مرحلتين هامتين من تاريخ المنطقة، قبل ظهور النفط وفترة من عصر النفط. ولم يتغير شعره ولم
يتحول، بل بقى حتى وفاته وفيما لا التزامه بقضايا الناس معبرا عنها .

مقاطعة البضائع الاجنبية كذلك تحدث عن الفقر وأوضاع البحارة وقد وصف البحارة وهم يقفون لأخذ مستحقاتهم كأنهم يقفون لأخذ الصدقة، وهذا تعبير صادق وواضح عن حالة البؤس التي كان يعيشها هؤلاء المنتجون الحقيقيون في المجتمع آنذاك.-(٢٢)

كما ان الفلكلور يمثل الثقافة الشعبية باللهجة العامية والتي تشمل الشعر الشعبي والاغاني والرقصات والعادات الشعبية والأمثال العامية.

في الحقيقة هناك خطورة في الاغراق بالتاكيد على الثقافة الشعبية باللهجة العامية، حيث ان التوجه لها يجب ان لا يكون على حساب الأصالة العربية واللغة الفصحى، لان المبالغة في ابراز الثقافة الشعبية باللهجة العامية قد تؤدي الى ترسيخ الاقليمية وتؤثر على فكرة الوحدة العربية بطريق غير مباشر.

خامسا: المرأة

المرأة التي توصف بأنها نصف المجتمع لم تكن معطلة عن العمل المنتج في فترة ما قبل النفط ان عانت المرأة الخليجية مع الرجل قسوة الحياة، وساهمت بشكل ايجابي حسب موقعها الاجتماعي التقليدي في النشاطات الانتاجية المختلفة، وخاصة المرأة الفقيرة. لقد كانت زوجة الغواص تساهم مساهمة فعالة في حياة الاسرة وأيضا في حياة مجتمعها الصغير البسيط فهي بسبب حاجتها وندرة مصادر الدخل كانت تساعد زوجها في العمل، فكانت تقوم بأعمالها المنزلية. بجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحا، كأن تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة أو تربية الماشية والاعنام. (٢٣) لقد كانت علاقات الانتاج المختلفة في المنطقة كثيرا ما تؤثر على وضعها. فقد كانت عائلة البحار (الغواص) تعاني الكثير بسبب غيابه في موسم الغوص الذي يمتد لعدة أشهر. فهي التي ترعى شؤون العائلة وتدبر أمورها المعاشية ثم تتحمل التضحية عندما يقع زوجها أو عائلتها في الديون ولا يتمكن من سدادها. ان هذه المرأة لم تكن بعيدة عن المعاناة، وتلك الحياة كانت بمرارتها في كثير من الاحيان تنعكس عليها. أما وضع المرأة في المناطق الزراعية فلم يكن أقل شأنًا فقد كانت تعمل مع الرجل في الحقل وتشاركه في أعمال الفلاحة وغيرها، عدا تلك النشاطات التي تتطلب قوة جسدية لا تتناسب مع طبيعتها كأمرأة.

والمرأة العربية في الصحراء بالاضافة الى أعمالها المنزلية وتربية الاولاد تقوم برعى الغنم والماشية.

رغم مساهمتها الايجابية في الحياة في تلك الفترة القاسية الا ان التعسف كان يلاحقها اجتماعيا، فقد كان الرجل هو السيد وصاحب الرأي في كل شيء في بيته. وزواج بناتها يتم في الغالب دون مشورتها، كما أن الزواج بأكثر من امرأة واحدة كان عرفا سائدا.

لقد كان المجتمع بسيطاً يحكمه العرف الاجتماعي وحاجاته بسيطة ومحدودة والمرأة كانت عنصراً فعالاً في ذلك المجتمع. فكان نشاطها الدائب طوال النهار لا يهدأ في منزلها أو مساعدة زوجها، ولكن طبيعة العلاقات الاجتماعية لم تجعل لها مكانتها التي تستحقها، وفي ظل تلك الاوضاع لم تحظ بنصيبها من التعليم التقليدي الذي كان سائداً الا بشكل محدود جداً.

سادسا: التعليم

قبل التعليم الحديث في المنطقة، كان هناك نوع واحد من التعليم مسيطر لفترة زمنية طويلة كان هذا النوع من التعليم يقوم على أساس تحفيظ القرآن والاحاديث النبوية والكتابة والقراءة البسيطة عن طريق «الكتاب». وكان يدير الكتاب أو المدرسة الدينية «الملا» الذي يقوم بدور المدرس والمدير، ويستخدم منزله لهذه الغاية حيث يقصده التلاميذ لتلقي العلم، وعندما لم تعد المنازل ملائمة للقيام بتلك المهمة لتزايد الطلب على هذا النوع من التعليم الذي لا يوجد سواه أو بديل عنه، اضطر هؤلاء «المعلمون» ان يحولوا هذا النوع من التعليم من كونه عملاً خيراً الى حرفة لكسب الرزق، مما أدى بهم الى استقبال تلاميذهم في أماكن خاصة في أحد المنازل، (٢٤) أو في زوايا احدى الدكاكين أو أروقة الأسواق في فصل الصيف. ومما يلفت النظر عند استعراض هذا النوع من التعليم نجد انه كان مختلطاً حيث كانت الفتاة تجلس الى جانب الفتى للتعليم رغم محافظة المجتمع الشديدة آنذاك. وهذا لا يعنى انه لا توجد نساء يقمن بدور المعلم «الملا» ولكن عددهن كان ضئيلاً.

والبرنامج التعليمي هو حفظ القرآن وقليل من القراءة والكتابة (٢٥). وعندما كان التلميذ أو التلميذة يختم القرآن ويحفظه كان والده أو والدها وأصدقاؤه يشتركون في احتفال شعبي بديع يعرف. «بالختم» وهو احتفال أشبه ما يكون باحتفالات التخرج هذه الايام، لا بل أكثر أهمية.

* الختم: كلمة مشتقة من الفعل ختم أى بلغ النهاية، وسميت بالختمه لأن التلميذ نجح في حفظ القرآن .

لقد كان التلميذ يختم هذا النوع من الدراسة في سنة أو سنتين، وربما أكثر لبعض التلاميذ، ولم يكن هناك امتحان في هذا النوع من الدراسة. والشئ الوحيد الذى كان يعتبر دليلا على ان الولد قد تعلم هو حفظه القرآن بأكمله. وكان يتبع هذا المستوى من الدراسة القراءة والكتابة بشكل عام.

ولكن هذه المرحلة كانت مرحلة عالية، لم يكن يحضرها سوى القليل من المتفوقين الطموحين، وعندما يصبح التلميذ ماهرا في الكتابة على اللوح الخشبي يسمح له بالكتابة على الورق حيث كانت تعتبر المرحلة الأخيرة. وبعدها كان الناس يعتبرونه شخصا متعلما. «والملا» كان الأمر النهائي في «الكتاب». ولكونه - عادة - من رجال الدين فان الثقة به كاملة.

لم يكن أحد من التلاميذ يستطيع المناقشة المعارضة أو الشكوى، حيث أنه كان يأمر وعلى التلاميذ جميعا أن يمتثلوا لأمره ودورهم الوحيد هو التلقى. كما كان الملا يعامل تلاميذه بشئ من الغطرسة والعقوبة كانت غاية في القسوة، وقد كان يعتقد ان الضرب ضروري لتعويد تلاميذه على النظام، وكثيرا ما كان يردد هذا البيت من الشعر الشعبي:

«رحم الله من بكانى لانه هو الذى ربانى» (٢٦)

والحقيقة ان هذه العقوبة لم تكن تؤثر أو تمس التلاميذ أبناء الاغنياء أو الشيوخ، فقد كانت من نصيب الفقراء فقط وقد كان الملا يبرز هذا السلوك بالاستشهاد بالمثل التالي:

«اضرب أبناء العامة، يتأدب أبناء الخاصة»!

وتفسير ذلك اما تقربا من الاغنياء للحصول على قدر مناسب من المال والهبات أو خوفا منهم. لقد كانت العقوبة بالغة القسوة، فقد تؤدى أحيانا الى المرض المزمن أو الجنون، والملا كان يميل الى العقاب الصارم اعتقاداً منه بأنه سيقنع أولياء أمور التلاميذ بحرصه على مصلحة أبنائهم. (٢٧)

ودخل (الكتاب) يأتى من الاجور التي يدفعها الآباء نقدا أو عينا في مناسبات دينية، أو عند دخول ابنائهم الكتاب أو انتهاءهم منه. لقد انتهى هذا النوع من

التعليم تدرّجياً بعد دخول التعليم الحديث الى المنطقة حيث استمرت بعض الكتابات تعمل حتى نهاية الاربعينات وفي بعض المناطق الى بداية الخمسينات من هذا القرن. (٢٨) لقد دخل التعليم الحديث الى المنطقة قبل ظهور النفط في الوقت الذي كان فيه التعليم التقليدي قائماً، حيث ان انتشار التعليم الحديث في كثير من الدول العربية في القرن العشرين ساعد على الاستفادة منه في منطقة الخليج منذ الثلاثينات من هذا القرن.

فترة النفط

الوضع الاقتصادي:

ارتبط تاريخ المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنفط حيث كان له أكبر الأثر في تغيير نمط الحياة وخلق مشكلات اجتماعية لم تألفها المنطقة في السابق. هذا الأمر تطلب القاء الضوء على هذا المورد الاقتصادي الهام. لقد بدأ المد الأمبريالي لاكتشاف البترول والسيطرة عليه واحتكاره مع بداية هذا القرن في العراق وايران بزعامة بريطانيا ثم امتد الى امارات الخليج العربي فيما بعد ذلك. فقد أدركت الأمبريالية منذ وقت مبكر الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي. حيث جاء ذلك بعد قرار البحرية البريطانية عام ١٩١٣ في استبدال الفحم بالبترول كوقود في السفن وتبع ذلك التفكير بضمن امدادات النفط خاصة من المستعمرات في المستقبل، مما أدى الى اقدام بريطانيا على فرض اتفاقيات اقتصادية ذات طابع سياسي على مستعمراتها كما صاحب ذلك احتكار من قبل بريطانيا للتنقيب والاستثمار حيث فرضت على مستعمراتها عدم اعطاء حقوق التنقيب عن البترول لاية شركة غير بريطانية بدون موافقة مسبقة منها حدث ذلك مع بداية الحرب العالمية الاولى وبعدها. فقد احتكرت الشركات البريطانية بترول العراق وايران قبل الحرب العالمية الاولى حيث أعيد التحالف وترتيب القوى الأمبريالية في المناطق المستعمرة وخاصة الشرق الاوسط وكان نتيجة ذلك أن دخلت الشركات الفرنسية والتي تضامنت مع بريطانيا لمنع النشاط الألماني في المنطقة. وكذلك الأمريكي الشمالي، المنافس الأمبريالي الجديد. ولكن فترة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغلغل النفوذ الأمريكي الى الشرق الاوسط والخليج العربي والجزيرة بشكل خاص، فحصلت مؤسستان أمريكيتان هما (ستاندر أويل وسيكوني موبيل) على حصة تعادل ٧٥٪ من أسهم نفط العراق، وحافظت

شركة البترول الفرنسية CFB و بريتش بتروليوم وش كل على حصصها
أما الخمسة بالمئة الباقية فقد كانت من نصيب المقاول جابنكيان وهو الذي نعب
دورا هاما في مفاوضات لعقد الصفقة مع الاتراك عام ١٩١٢. وبعد الصفقة التي
تمت بين الدول الغربية عام ١٩٢٧ بشأن احتكار امتياز التنقيب والاستثمار البترولي
في المشرق العربي والخليج والجزيرة تحرك الامر كان باتجاه المملكة العربية
السعودية الناشئة خلال الثلاثينات حيث منح الملك عبد العزيز بن سعود عام
١٩٣٣ حق الامتياز لشركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) في المنطقة
الشرقية من المملكة. وبعد خمس سنوات عام ١٩٣٨ اكتشف البترول فيها بكميات
اقتصادية تجارية، بعد ذلك أنضمت مؤسسات امر يكية أخرى كونت مجموعة
احتكارية جديدة حيث تأسست شركة أرامكو (شركة الزيت العربية الامر يكية)
وامتد نشاط الشركات الامر يكية الى البحرين بموافقة البريطانيين على اعطاء حق
امتياز لها هناك في نفس الفترة (٢٩)

في الكويت كما في البحرين، فقد منحت الشركات الامر يكية حقوقا في
الامتياز والتسوية كانت تتم بين الحكومتين الامر يكية والبريطانية بشأن نفط
المنطقة، ونشأت شركة نفط الكويت KOC التي وقعت اتفاقا في الكويت عام
١٩٣٤ واكتشف النفط بكميات اقتصادية تجارية في نفس العلم الذي اكتشف فيه
في المملكة العربية السعودية والبحرين عام ١٩٣٨، لكن الانتاج الفعلي بدأ بعد
الحرب العالمية الثانية اذ تأجل لظروف الحزب حتى عام ١٩٤٦. لقد كان الانتاج
يزداد ويتطور في المنطقة والغرض الاساسي كان لسد حاجة الدول الغربية المتزايدة
على النفط ومنذ بداية الخمسينات ازداد بشكل ملحوظ انتاج النفط في امارات
الخليج العربي لسد العجز الناشئ عن توقف الانتاج الايراني ما بين ١٩٥٠ -
١٩٥٣ بعد ثورة مصدق.

لقد اصبح مع الوقت نفط الخليج العربي يلبي طلب العالم المتزايد عليه. أما
قطر فقد بدأ الانتاج فيها متأخرا بعض الشيء عام ١٩٤٩ وزاد بشكل كبير في
منتصف الستينات وكذلك الأمر بالنسبة للامارات في الساحل العماني. لقد تقاسمت
الشركات البر يطانية والفرنسية والامر يكية الاستثمار في هذا الميدان حتى دخلت
الشركات العالمية الاخرى في بداية السبعينات وعندما انحسر النشاط البر يطاني في
ايران بعد حركة مصدق وتأميم النفط الايراني بدأ التغلغل الامر يكي فيها وأصبح
يملك حصة الأسد في حق الامتياز.

ان الصراع بين الشركات والحكومات المحلية أو بين الشركات النفطية أعطت الفرصة لدخول شركات عالمية الى هذا الميدان في المنطقة (٣٠). وفي تقييم لمرودود الثروة النفطية وعائداتها في المنطقة يذكر David Ricardo ان عائدات البترول تصب في صحراء المنطقة منذ حوالي ٤٠ سنة الا أنها لا تزال متخلفة. ليس هناك استثمار جدي غير الاستثمار المالي لهذه الارباح. ان الخدمات ليست موفرة في كل المناطق وان الوظيفة الحكومية هي العمل الاساسي للسكان وليست هناك مشاريع انتاجية لها أهمية في حاضر المنطقة ومستقبلها الا بشكل محدود جدا. (٣١)

المردود الاجتماعي للثروة النفطية:

ان مردود النفط في منطقة الخليج العربي كان كبيرا ومؤثرا وذلك لقلة عدد السكان وصغر المساحة، فقد انعكس ذلك على التعليم والخدمات الأخرى، ولكن هذه الثروة وظفت الى حد كبير بشكل عشوائي وغير مخطط في كثير من الاحيان والاحوال. والتجار الذين كانوا يعتمدون على تجارة اللؤلؤ وغيره في السابق اتجهوا الى مناطقهم للاستفادة من الثروة النفطية ونشطوا في مجال استيراد البضائع الأجنبية اضافة الى العقار. لقد كان اقتناء اراضي البناء والعقارات من أهم المجالات التي جعلت الكثيرين منهم يحصلون على أرباح ضخمة في فترة زمنية بسيطة ثم ان المضاربة في السوق المالية تشكل أحد الوظائف التي يلجأ اليها التجار في وقت يلعب النفط دوراً رئيسياً في تغذية النشاطات الاقتصادية. حيث أن الهدف هو الربح العالي والسريع. وهذا ناتج عن الجشع من جهة، وعن عدم وضوح الرؤية والوعي لدى المستثمرين من جهة أخرى لا بل عدم وجود مجالات الاستثمار الحقيقي. ونتج عن ذلك تفاوت فاحش في الدخل وتركيز الاموال في يد كبار المستثمرين، ثم شهدت السوق أسعاراً مصطنعة وهمية لبعض الاراضي الخاضعة للمضاربة وعدم استثمارها انتاجيا. ومما لا شك فيه ان ذلك ادى الى نمو حركة عمرانية ولكنها أيضا على حساب الاراضي الزراعية في بعض المناطق. هذا الاسلوب الاستثماري لم يتجه الى اقامة المشاريع الانتاجية لتساعد الاقتصاد الأحادي المعتمد على النفط في الحاضر والمستقبل. كما أن منطقة الخليج خلال مسيرتها النفطية تعتمد اعتمادا شبيه كامل في سد احتياجاتها على السلع الاستهلاكية وغيرها عن طريق الاستيراد الخارجي. (٣٢) هذه النهضة بسلبياتها وايجابياتها استدعت استقدام الايدي العاملة العربية والاجنبية الماهرة وغير الماهرة مما نتج وسينتج عنها مشاكل

وسلبات كثيرة تتعلق بعروبة المنطقة والكثافة السكانية غير المنتجة. والخطر الذي تشكله الاعداد الهائلة من الأجانب خاصة الآسيويين، في المنطقة. وسأتى الى معالجة هذا الامر عند التعرض للهجرة الى منطقة الخليج العربى.

ان منطقة الخليج العربى والتي تعتمد على البترول كمصدر أساسي فى اقتصادها عليها أن تستفيد من هذه الثروة ومن هذه الفرصة التاريخية لخلق وتطور مجالات الانتاج الاخرى مثل الزراعة والصناعة التى تقوم على مشتقات البترول «البتروكيماويات» وتلك التى تقوم على المنتجات الزراعية.

*والحقيقة ان منطقة الخليج فقيرة فى الزراعة عدا ماتنتجه عمان والواحات القليلة (٣٣) ففي مجال الزراعة فى عمان مثلافان معظم القوى العاملة تعمل فى الزراعة وصيد الاسماك بالوسائل التقليدية، وان التحديث العمراني تركز فى مسقط ولم يصل الى عمق عمان الا بشكل بسيط جدا فى السنوات الاخيرة. ان الاقتصاد العماني نتيجة لضغط البرجوازية المحلية قد خضع للرأسمالية الغربية والبريطانية بصفة خاصة، وزيادة انتاج النفط ترتب عليه اقامة الشركات الاجنبية الاحتكارية وفتح عمان، كما فتحت أجزاء الخليج الأخرى سوقا للمنتجات المصنعة الغربية. ان البنوك الثلاثة الكبرى فى مسقط هى بنوك بر يطانية والبنك البريطانى للمشرق الاوسط هو الذى يتولى ادارة مجلس النقد العماني، ويتحكم فى ٨٥% من كل الاعمال المصرفية فى عمان، وحتى الفندقين الوحيديين فى عمان فندق الفلج وفندق مطرح فهما ملك للجانب، وفي الفترة الاخيرة خفت حدة الاحتكار البريطانى لصالح قوى غربية أخرى، وتبقى المناطق الريفية فى عمان تعيش اقتصادها التقليدي وبدون خدمات تذكر. (٣٤)

ان المنطقة والموارد المتوفرة فيها فى الامكان اذا توفر الاستقلال الوطنى الحقيقى عن التبعية للامبريالية والاقتصاد الرأسمالي الغربى أن تتكامل عناصر الانتاج فيها. ان الاراضي الزراعية فى العراق وعمان والاحساء والواحات وفى ابو ظبي وغيرها يمكن استثمارها بشكل جيد بحيث تكون ركيزة اقتصادية هامة الى جانب البترول، كما أن صناعة استهلاكية و انتاجية يمكن اقامتها لتوفر المواد الخام الضرورية لها (مشتقات البترول والانتاج الزراعى بالإضافة الى صناعات أخرى). وبذا تكون حكومات المنطقة قد استغلت الثروة النفطية لصالح الاجيال القادمة

* يعتبر المؤلف هنا منطقة الخليج بدون العراق عندما يذكر بانها فقيرة فى الزراعة الا بشكل محدود. ان العراق يقع جغرافيا واستراتيجيا ضمن منطقة الخليج العربى .

و بدون ذلك يبقى التطور أعرجا وناقصا وخطيرا.

الامبريالية والتنمية في المنطقة:

انه من الصعب الحديث عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بمعزل عن الظروف والصراعات الدولية المحيطة بها ذلك انها تنعكس بشكل مباشر على أوضاعنا انه عند البحث في اسباب التخلف في هذه المنطقة والوطن العربي يجب ان لا نحصرها في فقر الموارد الطبيعية أو عدم استثمارها وعدم انتشار التعليم والثقافة فقط ولكن أيضا يجب ان نضيف عاملا أساسيا وهو التبعية للامبريالية وضغوطها المستمرة لعرقلة تطوره الحضارى من اجل الحفاظ على مصالحها في استنزاف الموارد الطبيعية وابقاء المنطقة سوقاً لمنتجاتها واحتكارها الاقتصادي والسياسي.

أثناء فترة ما قبل النفط كانت المنطقة تخضع للسيطرة الامبريالية البريطانية بشكل أساسي ثم بعد اكتشاف النفط لم ينته التأثير الامبريالي الرأسمالي الاحتكاري، انما اتسع نطاقه ودخلته قوى غربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، التي حلت فعليا محل الوجود البريطاني في المنطقة.

انه لا يمكن عزو نجاح الامبريالية الى الغزو العسكري والحرب المضادة للثورات فحسب، بل هو ناجم بالدرجة الاولى عن غزو اعمق تأثيراً وأكثر فعالية وخطرا وهو الغزو الثقافي والاقتصادي، وهو بالفعل ما يواجه منطقتنا. ان عملية الاحتكار والسيطرة الاقتصادية والسياسية الامبريالية ترافقها كذلك عملية اخضاع اجتماعي. ان عملية التحرر في الاقطار المتخلفة مرهون ومشروط بالقضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتج التخلف والتبعية، أي تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الذي ينتج التخلف والاستغلال. (٣٥)

ان من المشاكل التي تعرقل التطور الحقيقي في منطقة الخليج العربي لا بل والوطن العربي كله، واقع التجزئة الذي خلقته الامبريالية الغربية. ان التمزيق الجغرافي نتج عنه الضعف ومن ثم عدم القدرة على التكامل الاقتصادي والتحديث، وقد كان للامبريالية دور هام في تأخير التحديث وعرقلة التنمية الحقيقية عن طريق دعمها للفئات الاجتماعية التابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر (٣٦)

ان التجزئة الامبريالية لهذه المنطقة بخلق كيانات ودول صغيرة لا تلغى الوحدة التاريخية للمنطقة جغرافيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

لكن تلك التجزئة لاشك انها أدت، وخاصة بعد ظهور البترول، الى نوع من الاقليمية التى ستكون لها تأثيرها فى وحدة المنطقة. ويقول الدكتور محمد الرميحي بهذا الصدد انه بالرغم من كل الدلائل التاريخية والاصول الاجتماعية المشتركة التى تؤكد بوضوح الخلفية الاجتماعية والاقتصادية الموحدة للشعب التى يقطن منطقة الخليج العربي، وتشير الى استمرار التواصل البشرى من خلال العلاقات القبلية والهجرات الكبيرة المتبادلة بين منطقة الخليج العربي، فان ظهور الدولة والنفط والالتزام بالكيانات والسيدات الاقليمية كانا من بين العوامل التى ساعدت على ظهور نوع جديد من الاقليمية النفطية.(٣٧)

والامبريالية اليوم بثقلها الثقافي والاقتصادي والسياسي ولربما العسكري ليس فقط للحفاظ على التجزئة القائمة، فهذا جزء من مهماتها، ولكن أيضا لتعزيز وجودها وتطويع وتحديث أساليبها وتمكين الرجعية من البقاء والاستمرار بحجة المحافظة على الاستقرار تارة عن طريق التهديد والتخويف وتارة عن طريق الاغراء والتقرب.

والامبريالية لاشك تدرس وضع المعارضة المحلية فى المنطقة لسياستها بدقة وتفصيل، وتصنفها الى معارضة تقدمية ومعارضة مصلحة ومعارضة خجولة مترفة ومترددة ذلك حتى تتمكن من مواجهتها لا بل كسب بعض أطرافها.

ان الهجمة الامبريالية الثقافية والاقتصادية والسياسية فى المنطقة مكثفة وخطرة تجري دون أية مواجهة فعلية. وهي بلاشك جزء من هجمة امبريالية ورجعية عامة يعيشها الوطن العربي فى مغربه ومشرقه. ان من المهم بالنسبة للامبريالية ان لا تكون لعملية التنمية الاقتصادية أبعادا اجتماعية، ذلك يعنى تغيير النمط والتركيب الاجتماعي القائم حيث سيمتد التأثير الى قطاعات شعبية واسعة كانت هامشية فى الوضع التقليدي. وأن يتطور الأمر الى المشاركة فى القرار الاقتصادي والسياسي عن طريق اسلوب الديمقراطية، فان هذا يؤثر على الاوضاع الاوتقراطية، مما يجعل الحكومات القائمة لا تتحمس بل وتعارض اعطاء أهمية للابعد الاجتماعي والمشاركة الشعبية بمعناها الحقيقي.

الوضع الاجتماعي بعد اكتشاف النفط

ان التحول الكبير عن ممارسة الاعمال التقليدية جاء فى اعقاب اكتشاف

النفط وتصديره. وقد أدى انتشار المراكز الحضرية ذات التقاليد وهي مزيج بين التقليدية والحديثة الى غلبة التقاليد الحديثة يوماً بعد آخر، وأدى ذلك الى فرص أكثر للعمالة الدائمة كما أدى ذلك التطور الى تغيير في القيم والتقاليد، ذلك الذي دفع رجال القبائل للالتحاق بالاعمال التي وفرتها الادارة الحكومية لانهم أدركوا ان ذلك يشكل أكثر ضماناً ويحقق لهم ولابنائهم امتيازات في الوضع المادي والتعليمي والرعاية الصحية الخ..

لقد ازداد نمو الوعي نتيجة التعليم والاحتكاك بالعالم الخارجي ونتج عنه انحسار للقبليّة وجوداً وفكراً وسلوكاً، حيث انتزع ماكان من مهام سياسية واقتصادية وعسكرية، وتعزز حكم الشيوخ وتركزت السلطة والنشاط الاقتصادي في عدد محدود من أصحاب النفوذ.

وان أدى ذلك التطور الى الاضمحلال التدريجي لنفوذ القبائل، الا ان العقلية القبليّة والعشائريّة حتى في الوضع الحديث لم تنته بل أخذت تتسحب وتؤثر في كثير من التصرفات والمواقف بطريق مباشر أو غير مباشر. ان ظهور النفط في المنطقة كان السبب الرئيسي الذي أدى الى تغيير أنماط الحياة والى إعادة ترتيبها لا بل تغيير في العلاقات الاجتماعية حيث أدى ذلك الى اضمحلال النظام القبلي، وازدياد سلطة الحكومات التي كانت اصلا قبليّة أخذة بالاساليب الحديثة في الادارة وغيرها بعد التطور الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تحولت الوحدات القبليّة الى امارات ثم الى دويلات، هذا التحول لم يقطع جذوره بالسلطة القبليّة سلوكاً ولا بالعقلية، بل أصبح الوضع مزيجاً من استمرار العقلية القبليّة في ظل سلطات سياسية وادارية حديثة، ذلك يعنى انه على الرغم من ان الدولة قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية الا انها لا تزال تعتمد في عدد من مكوناتها على النظام القبلي.

وابرز الأمثلة على ذلك الواقع، ما تعيشه كل دولة خليجية متمثلة في احتكار فئة قليلة للوضع الاقتصادي والسياسي.

ان للثروة النفطية تأثير كبير على الوضع الاجتماعي في المنطقة حيث أدى الى تغييره وان لذلك التغيير عوامل نوجزها فيما يلي:

- ١ - الثروة الناتجة عن ظهور البترول وتصديره بكميات اقتصادية تجارية.
- ٢ - استغلال جزء من الثروة في خلق مجتمع يختلف عن المجتمع التقليدي

بوسائل وعلاقات الانتاج التي كانت سائده، مما نجم عنه الاستعانة بأيد عاملة عربية واحببية. وهذا ادى الى وفود اعداد كبيرة من الوافدين وهم يحملون عادات وقيما وصورا حضارية مختلفة أثرت بدون شك في المجتمع المحلي.

٣ - اتاحة الفرصة للانفتاح على الحضارة والتقدم العالمي عن طريق التعليم وخاصة البعثات الدراسية والتدريبية الى الخارج. (٣٩)

لقد نجم عن عملية التحول والتغيير الاجتماعي مشكلات اجتماعية كثيرة. ومواجهة هذه المشكلات لا تتطلب فقط اقامة مؤسسات اجتماعية وصحية وتعليمية، بل أن ترقى الى مستوى تكون معه قدرة على مواجهة مثل هذه المشكلات وحلها. في الحقيقة ان لب الحل يكمن في النظرة الى انساننا على انه انسان له قيمة كبيرة وهامة، ومن ثم التشريع له كيف يعيش وينتج ويفكر ويشارك من خلال المناخ الحر الذي يوفر له قدرة على التفكير والمشاركة والابداع.

الطبقات الاجتماعية بعد اكتشاف النفط

الطبقة التجارية: هذه الطبقة لها جذورها في المجتمع التقليدي قبل النفط حيث انها لعبت دوراً عندما كان الخليج مركزاً هاماً لاستخراج وتجارة اللؤلؤ، وبعد ظهور النفط كانت هذه الطبقة هي الاقدر على ممارسة الدور الاقتصادي حيث استثمرت أموالها في المؤسسات التجارية وحصلت على اراض شاسعة معظمها بشكل منحه من العائلات الحاكمة، أو عن طريق وضع اليد. لذلك من الطبيعي أن تتسع قاعدتها عما كانت عليه. لقد أصبح لها نفوذ سياسي حيث منها ينتقى كبار موظفي الدولة و يتمتعون بامتيازات كبيرة رغم قلة أفراد هذه الطبقة قياساً على مجموع ابناء الشعب وان هذه الطبقة تشكل وحدة أساسها المصلحة المشتركة رغم عدم تجانسها القومي، فمنهم المواطنون والعرب والأجانب.

الطبقة الوسطى: هذه طبقة واسعة غير متجانسة مادياً وثقافياً، وتتكون من موظفي الحكومة والشركات الأهلية والاجنبية وصغار التجار وأصحاب المهن والحرف اليدوية التقليدية. انها تشمل مواطنين ووافدين عرب وأجانب ومع أنها تشكل أغلب السكان العاملين الا أن انتاجيتها محدودة. ونتيجة للتعليم الذي حصل عليه عدد لا بأس به من أفراد هذه الطبقة أصبح لها وجود في الوظيفة الحكومية التي تشكل مجال العمل الأساسي لها في المنطقة. لقد استطاعت بحكم وجود العناصر المثقفة فيها من أن تلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية

وكان لعدد من أفرادها دور هام في الحركة الوطنية لتمتعهم بوعي ثقافي وطموحهم لقيادة المجتمع.

الطبقة العاملة: لقد كانت الطبقة العاملة في المجتمع التقليدي قبل البترول تتكون من البحارة (الغواصين) ومن البنائين والحدادين وصيادي السمك، وهذه التركيبية لا يمكن أن نطلق عليها الطبقة العاملة بالمعنى الحديث، ولكنها في الحقيقة هي الطبقة المنتجة في المجتمع آنذاك.

وبعد ظهور البترول والثروة التي ترتبت عليه ووجود الشركات البترولية والتجارية ومجالات العمل المختلفة، ظهرت طبقة عمالية جديدة في تركيبها وخصائصها. وحتى هذه الطبقة التي ظهرت بعد اكتشاف البترول لم تأخذ مفهوم الطبقة المتعارف عليه، حيث انها ليست طبقة عمالية صناعية ولا زراعية، وانما هي عاملة في الشركات البترولية والتجارية والخدمات الحكومية. (٤٠) كما ان الصراع الطبقي في المجتمع ليس حادا لذا فقد انعكس ذلك عليها نتيجة وضعها الاقتصادي وطبيعة التركيب الاجتماعي الذي تنتمي اليه. والعمل النقابي العمالي لا يتخذ شكلا علنيا الا في الكويت وقد حقق فعلا انجازات هامة على مستوى البناء النقابي والثقافة العمالية، والمشاركة في الاحداث الوطنية والقومية. ولكن دور الطبقة العاملة النقابي في المنطقة بعضه يأخذ أشكالا سرية وبعضه غير منظم لا يزال غير مؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، ذلك لعدم توفر المناخ الديمقراطي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها النقابي والاقتصادي والسياسي ومن ثم كون أعداد كبيرة من أفراد هذه الطبقة من الوافدين العرب والاجانب.

وفي اكثر أجزاء الخليج لا تتمتع هذه الطبقة بحقوقها الأساسية والتي تتلخص في:

- الخدمة الاجتماعية: وأولها التعليم ولمبررات كثيرة حددت بعض المناطق نسبة مئوية في قبول أبناء الوافدين في مدارسها بحجة اننا غير قادرين على قبول هذه الاعداد الكبيرة، أو استيعابها. وأغلب هؤلاء من الطبقة العاملة الذين لا يتمكنون من ارسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة. ففي الكويت قانون حدد مؤخراً قبول أبناء الوافدين في السنة الاولى ابتدائي فقط و يتدرج في السلم التعليمي. وكما أن جامعة الكويت حددت قبول ١٠٪ من أبناء الوافدين والاولوية لأبناء الهيئة التدريسية.

السكن: المشكلة الكبيرة التي تواجه الطبقة العاملة في المنطقة ارتفاع ايجار السكن الى درجة انه يساوى أو يفوق أحيانا دخل العامل الشهري، مما يضطر الكثيرون منهم عدم جلب عائلاتهم معهم أو العمل في المساء لتغطية تكاليف المعيشة. والتدريب من القضايا الهامة التي بدونها لا تتوفر لدينا الكفاءة الفنية وهي في حدود ضيقة، كما ان هناك قضايا تتعلق بالسلامة المهنية والنروح وعدم الفصل التعسفي وحقوق المرأة العاملة وتشغيل الاحداث وتأهيل ذوي العاهات.

- الحق النقابي ان الحرية النقابية ضرورة لهذه الطبقة. ان الفكرة الخاطئة بأن التنظيم النقابي له مخاطر سياسية والنظر اليه من هذه الزاوية فقط نظرة ضيقة، ذلك ان التنظيم النقابي يعتبر: أولاً حقاً من حقوق العمال وثانياً بتكتلهم ضمان لحصولهم على حقوقهم المشروعة وثالثاً بالتنظيم تتوفر الثقافة العمالية التي نها تأثير على انتاجية العامل والتي يعود مردودها على الوطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الثقافة العمالية: من أهم ضرورات تطوير هذه الطبقة وتنمية قدرتها وهي أساساً من مسئولية التنظيمات النقابية العمالية وحدها حيث ان السلطة اذا تدخلت في هذا الامر فانها تعمل على التأثير في الاتجاهات الفكرية العمالية باتجاه سياستها. والثقافة العمالية التي تبدأ بمحو الامية ثم اعداد القادة النقابيين، وتنمية ثقافة العمال لمواكبة التطور التقني ووعي الواقع الذي يعيشون فيه عمالياً، وواقع مجتمعهم وهذه الثقافة لا شك انها تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٤١) وهي مرتبطة بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة.

الهجرة الى المنطقة وآثارها

ان عملية التحديث التي تعيشها المنطقة منذ ظهر البترول فيها أدت الى تدفق الاليدي العاملة اليها عربية وأجنبية، فبالاضافة الى الحاجة الماسة لهذه الاليدي العاملة فان نسبة كبيرة منها غير ماهرة، ومما ساعد وفسح المجال أمام الكثير منها بالعمل ور بما فوق الحاجة المطلوبة ان المواطنين كانوا يطالبون وضعاً مميزاً وربما طفيلياً. (٤٢)

بلاشك ان هذه الاعداد المهاجرة للمنطقة خلال الثلاثين سنة الماضية أحدثت تغيرات في الخريطة السكانية، بالاضافة الى الهجرة الداخلية وانتقال البدو

الرحل وشبهه الرحل نحو المدن وضواحيها بمعدلات عالية، والى فترة ليست قصيرة سوف تبقى المنطقة بحاجة الى الأيدي العاملة الوافدة، ولكن الفنية الماهرة من الآن فصاعداً. وان فتح باب الهجرة لتنشيط الحركة التجارية في المنطقة، حيث انها طاقة استهلاكية (٤٣)، أمر يجب أن لا يكون مبرراً لعدم وضع ضوابط خاصة بالنسبة لهجرة الأجانب الآسيويين، حيث يشكلون ثقلاً سكانياً له أخطاره المستقبلية والتي سنأتى في الحديث عنها بعد قليل.

ان تأثير الهجرة على البناء السكاني في الخليج العربي كبير. ذلك ان الاعداد الوافدة تفوق في بعض المناطق عدد السكان المحليين، ولا بد من الاشارة هنا اننا لا نعتبر هجرة العرب الى المنطقة تشكل أي نوع من الخطر مهما كانت أعدادهم ولكن تزايد عدد الاجانب وخاصة الباكستانيين والهنود والكوريين الجنوبيين يشكلون خطراً حقيقياً ذا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في المستقبل. في أسفل الخليج في الامارات وعمان يكثر الهنود والباكستانيون حيث يفوق عددهم عدد العرب الوافدين، بينما يفوقهم العرب في الكويت والبحرين وقطر، وهنا يجب ان نلاحظ ان معظم المهاجرين الى المنطقة غير مؤهلين علمياً وفنياً، خاصة الهنود والباكستانيين. (٣)

في الحقيقة يعتبر موضوع الهجرة الى المنطقة وتقويم أوضاع المهاجرين فيها والاثار المترتبة على وجودهم مستقبلاً من التحديات التي تواجه شعب المنطقة وهنا لا بد من تحليلها ودراستها والضغط باتجاه الحد منها، لا بل دراسة أوضاع الموجودين في المنطقة حيث يجب معرفة العناصر الغير مؤهلة علمياً وفنياً منها والموجودة بصفة غير شرعية حيث تشكل عبئاً يجب معالجته، ثم هناك حد أقصى تستطيع المنطقة استيعابه من هذه الاعداد اذ يجب أن يوضع بالحسبان بالإضافة الى الاثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على وجود الاعداد الهائلة من الاجانب، ان الهجرة تعد عنصراً هاماً من عناصر الدراسة السكانية، ذلك انها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان، وتعتبر عاملاً مؤثراً في نمو السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية. انها توفر الايدي العاملة وتقوم بتنشيط الاقتصاد المحلي وتؤثر ثقافياً في المجتمع ولكن أيضاً لها جوانبها السلبية، ولذا يجب أن يخطط لها وتكون مدروسة. انه وان كان وضع المهاجرين الى المنطقة جاء بشكل عشوائي ومكثف في الفترة السابقة فقد آن الاوان لدراسة الامر والتركيز على أمرين هما: الاستفادة من الايدي العاملة العربية من جهة وتأهيل الايدي العاملة المحلية فنياً من جهة أخرى، والحد من الهجرة الاجنبية من جهة ثالثة.

هذه احصائية لعام ١٩٧٥ حول أعداد الاجانب في منطقة الخليج العربي.* (٤٤)

البلد	آسيويون	أوروبيون	ايرانيون وأترك وأفارقة
البحرين	١٦٦٠٠	٤٤٠٠	٣٠٠٠٠
الكويت	٣٣٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
السعودية	٣٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٧٣٤٠٠
قطر	٣٤٠٠٠	٨٠٠	٥٣٨٠٠
الامارات العربية	١٦٣٥٠٠	٥٠٠٠	٢٥١٥٠٠

وتعطينا سجلات شركة «أرامكو» في المملكة العربية السعودية فكرة عن عدد العمال الأجانب العاملين في الشركة كالآتي:
 ٧٥٠٠ فليبيين و ٥٧٠٠ كوري جنوبي و ٢٣٨٠ اندونيسيا و ١٨٥٠ تركيا و ١٧٥٠ تايلانديا و ١٤٩٠ باكستانيا و ٥٩٠ هنديا. (٤٥)

واذا ماتتبعنا الهجرة الأجنبية في الكويت في ثماني عشر سنة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٧٥ وجدناها كالآتي: (٤٦)

الجنسية	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
ايرانيون	١٨٠٨٢	٣٠٧٩٠	٣٩١٣٩	٤٠٨٤٢
هنود	٣٧٤٠	١١٦٩٩	١٧٣٣٦	٣٢١٠٥
باكستانيون	٢٥٠٩	١١٧٣٥	١٤٧١١	٢٣٠١٦
آخرون	٣٢٣١	٥١٠١	٧١٦٤	٧٥٩٩
غير مبين	٥٤٨٧	٣٢	٧٦	—
المجموع				

وللتعرف على نسبة العرب الى الأجانب نأخذ الكويت مثلا، ففي عام ١٩٥٧ كانت نسبتهم ٦٠٪ بينما بلغت نسبتهم ٨٠٪ في عام ١٩٧٥ (٤٧)، هذه النسبة ربما ترينا شكليا ولكنها في الحقيقة والمضمون تعطينا فكرة عن الحجم الكبير للاجانب

* لم يذكر المصدر عدد الاجانب في عمان ولربما لم تتوفر احصائيات عن أعدادهم .

في هذا البلد اذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة حجم الاعداد الوافدة من العرب والاجانب في الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٧٥. عند دراسة هذه الظاهرة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حجم العائلة وعدم تحديد النسل بالنسبة للاسيو بين ونموهم الكبير وتأثير ذلك اقتصاديا واجتماعيا، خاصة أولئك الذين يمكثون فترة زمنية طويلة. كما ان الاعداد الحقيقية لهؤلاء تزيد عن الاحصائيات المذكورة ذلك لوجود بعضهم بصفة غير شرعية، اما بقايا الحجاج أو تسلا عن طريق السفن، أو أولئك الذين لا يجددون اقامتهم و يغيرون عناوينهم الخ..

ان التعداد العام للسكان يجرى في مناطق الخليج مرة كل خمس أو عشر سنوات، ولذا فان الاحصائيات المتوفرة هي حتى عام ١٩٧٥، ذلك يعني ان كثيرا من الحقائق حول حجم الهجرة الغير عربية في المنطقة ستظهر مستقبلا، ولربما تضيف كثيرا من المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لهذا الموضوع، اضافة الى ذلك ان بعض مناطق الخليج لا تتوفر فيها عملية الدقة في الاحصاء عن طريق استخدام الفنيين والوسائل العلمية، و ينتج عن ذلك اللجوء الى الاساليب التقليدية التي بدورها تغفل الكثير من الحقائق.

لقد نشرت وكالة رويتر بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠ تصريحاً هاماً لناطق بلسان وزارة الخارجية الهندية من نيودلهي يقول فيه: ان اثنين من المسؤولين سيتوجهان الى (أبو ظبي) في الاسبوع القادم للبحث مع حكومة دولة الامارات في قانون جديد لطرد العاملين غير الشرعيين. (الموجودون بصفة غير شرعية).

وتضيف الوكالة: و يتأثر لهذا القانون المقرر، ان يصبح ساري المفعول اعتباراً من ٢١ الشهر الحالي، الواف من العمال الهنود المقيمين في الامارات دون سمات صالحة أو اذون عمل. وهناك حوالي ٢٥٠.٠٠٠ هندي يعيشون في دولة الامارات معظمهم من ولاية كيرالا في جنوب الهند التي ازدهر اقتصادها في السنوات القليلة الماضية بفضل الأموال التي يرسلها المهاجرون (الهنود في الخليج العربي) الى ذويهم. (٤٨)

ان الأرقام التي نقرأ عنها عن عدد الهنود والباكستانيين في منطقة الخليج هذه الايام مخيفة، فالاحصائيات غير الرسمية تعطي اعداداً كبيرة جداً حيث أن العدد الكلي للباكستانيين والهنود في الخليج في الوقت الحاضر قد يصل الى ثلاثة أرباع المليون، وهو في ازدياد مستمر.

ان الاهتمام الذي اعطيناه للهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج العربي يرجع للعوامل التالية:

١ - ان هناك أشاراً اقتصادية مترتبة على هذا الامر، منها مزاحمة العامل العربي للعمل في المنطقة، ومن جهة أخرى تحويل الأموال الطائلة الى بلادهم حيث ذكرت احدى الاحصائيات ان الاسويين يحولون حوالى ٢٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون (الفي مليون) (٤٩) دولار سنوياً.. ان كثيراً من بلدان العالم تفرض على الأجانب العاملين فيها شروطاً بحيث يصرف جزءاً من المبلغ في البلاد، ولكن مثل هذه القوانين غير موجودة في منطقتنا.

٢ - الآثار الاجتماعية: ان هؤلاء الاجانب جاءوا من بلدان مختلفة لها تراثها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ووجودها لفترة طويلة في المنطقة لا شك له تأثير اجتماعي وسلبيات يجب الوقف عندها.

٣ - الآثار السياسية: ان هؤلاء الاجانب لا شك يتأثرون بأوضاع بلادهم السياسية ولهم مواقف سلبية أو ايجابية من حكوماتهم تنعكس على أوضاعهم وتفكيرهم وممارستهم. اننا وان سلمنا جدلاً بأن الغرض الاساسي لقدمهم هو الرزق، لكن علينا أن لا نغفل الحقائق الأخرى، فوجود هذه الاعداد الكبيرة ومكوثها فترة زمنية طويلة تشكل خطراً على عروبة المنطقة وثقافتها، وكل دول العالم المتقدمة اليوم أدركت ذلك وتعمل على الحد من هذه الظاهرة حسب الحاجة الضرورية للأيدي الفنية والمؤهلة علمياً فقط وبنسبة معينة سنوياً بحيث لا تؤثر بذلك في البنية البشرية للمجتمع مستقبلاً.

٤ - الآثار الثقافية: اننا لا نجد ان هناك تأثيراً ايجابياً لهؤلاء في منطقتنا، لأن التأثير الايجابي هو للعرب الوافدين حيث انهم ساهموا ولا يزالون في قطاع التعليم والصحافة وغيره. ان الهجرة العربية تعد رافداً ثقافياً هاماً لمصلحة المنطقة وتطورها، أما الهجرة الاجنبية ان لم تكن فنية فهي ضارة، ولتفكيرها وثقافتها تأثير غير مباشر تظهر نتائجه مستقبلاً.

الخاتمة

بعد تحليل أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية قبل ظهور البترول وفي العصر البترولي لابد من تحديد بعض القضايا الهامة المستخلصة من دراسة هذه الأوضاع نجمها فيما يلي:

ان مجتمع المنطقة ذو بناء اجتماعي عميق في تقليديته، لكنه لم يكن سداً منيعاً أمام تأثير التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي واجهتها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد أحدث في الحقيقة ظهور البترول في المنطقة تغيرات سريعة وشديدة في

الوضع من مختلف النواحي، ولكن مردود ذلك كما يبدو أنيا، حيث ان توظيف العائدات النفطية لم يكن لصالح الجميع، و يبدو أن نصيب الأجيال القادمة منها ضئيل ان لم يكن معدوما اذا استمرت عجلة استغلال هذا المورد كما هي عليه.

ان الآثار التي تترتب على ظهور البترول كانت انقلاباً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية ذلك وخطورته لا يقل عما أحدثته الثورة الصناعية في الغرب والتي هزت المجتمعات الغربية وغيّرت من ملامحها مع الفارق الكبير بين الحداثين التار يخيين، فالثورة الصناعية في الغرب قد امتدت آثارها الى عمق المجتمع الغربي وغيّرت من التركيب الطبقي ومن المفاهيم التي كانت سائدة حيث المجتمعات تحولا فكريا واقتصاديا مس بنيتها بادخال تقنيات وطرق انتاجية حديثة. وما تترتب على ظهور البترول فقد كان ولا يزال نمو اقتصاديا انحصر في شبه جزر منفصلة عن المجتمع.

ان غالبية الناس يعيشون بصورة هامشية حيث أن الاستقطاب الاجتماعي لم يكن شاملا وعميقا ويمثل اهمال الأبعاد الاجتماعية للتنمية في البلدان التابعة والمتأخرة، اذ أن النفطية منها تعتبر موطن الضعف الهام للاستراتيجيات الاقتصادية (٥٠)، كما أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتطبيقه شبه معدومة، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية أعطى الفرصة لتركيز الاستغلال السياسي والاقتصادي في يد طبقة التجار والمنتفعين، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بدون وجود الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن الحقائق التي يجب الاشارة لها والوقوف عندها هي أن التأثير الامبريالي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا كان ولا يزال قائما في المنطقة، يمارس الاحتكار والسيطرة بطرق مباشرة وغير مباشرة، اننا نواجه هجمة امبريالية اقتصادية وثقافية أو جدتها طبيعة المد الامبريالي من جهة والوضع الاقتصادي في المنطقة بالاضافة الى ضعف القوى التقدمية وعدم قدرتها على تعميق وتصعيد نضالها وتماسك قواها.

مما لا شك فيه ان هذا التأثير المتشعب للامبريالية وهذا التخلف الناتج عن ذلك التأثير وعن النشاط الدؤب للقوى المحلية المتخلفة قد أثر على الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي يعيش حالة من الازدواجية والتردد وعدم التأثير المباشر والمخطط للواقع والمستقبل.

ان هناك عوامل عديدة شجعت وأخرى أعاققت عملية التنمية الحقيقية، كما

أن هناك تصادم بين هذه العوامل . ونظرا لسيطرة القوى الاقتصادية التي تعتمد على عوامل اعلاقة عملية التنمية حفاظا على مصالحها فقد شكل هذا الوضع تحديا وتجسيدا لايجاد تنمية حقيقية تتوفر لها المناخات المطلوبة على جميع المستويات.

ان التغيير النوعي للبنية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يحدث بدون وجود العقلية المنسجمة مع هذا التغيير حيث أن الحلول لا تخدم الطبقات الشعبية عند وعي الواقع ومعرفة وتحديد الأهداف والعمل من أجلها، حيث ان مجرد المطالبة بالأفضل لا يحدث التغيير الاجتماعي المطلوب.

ان جانبا مهما في العمل الجاد من أجل الأجيال القادمة يجب أن يتوجه للخروج من الحلقة الاقتصادية الاحادية الانتاج والتي ميزت الاقتصاد المعتمد على النفط ذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل ومجالات النشاط الاقتصادي.

والتصنيع القائم على مشاريع انتاجية يكون هدفه السوق المحلي والعالمي وليس فقط باقامة صناعات تحويلية استهلاكية محدودة كما ان التصنيع أيا كان نوعه لا أهمية له بدون ارتباطه بخطط التنمية المختلفة للحاضر والمستقبل.

ان منطقتنا تعاني تخلفا علميا وتنظيمياً وثقافياً واقتصاديا على صعيد الفرد والمؤسسة وكذلك على صعيد العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمرأة على سبيل المثال وهي نصف المجتمع لا تزال بعيدة عن المشاركة الحقيقية في مجالات العمل المختلفة في كثير من مناطق الخليج العربي، كما أنها محرومة من حقوقها السياسية.

إنها واكبت الرجل في الحصول على العلم، ودخلت في بعض أجزاء الخليج العربي مجالات عمل مختلفة أثبتت جدارتها ولكن النظرة لها لا تزال قاصرة ومتخلفة، كما أنها هي نفسها تتحمل جزءا من المسؤولية في التحرك والعمل واشابات وجودها من أجل الحصول على حقوقها.

ان دور الحركة الوطنية في عملية التطور والتنمية هام جدا، فعليها دور مواجهة المد الامبريالي وركائزه بكل أشكاله وصوره والعمل من أجل تغيير الواقع واعادة بنائه من جديد، تلك مسؤولية كبيرة لم تضطلع بها الحركة الوطنية بعد وهي غير قادرة حتى الآن على تجاوز سلبياتها لتأدية هذا الدور، والعوامل التي تشل قدرتها على ذلك بعضها ذاتية وبعضها تتحكم به ظروف الواقع المحلي والأوضاع العربية بشكل عام.

الحواشي

- (١) بروفيسور البرت حوراني، الاسس العثمانية للشرق الاوسط الحديث مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد ١٤، ديسمبر ١٩٧٩م ص ٣٠-٤ بيروت - لبنان .
- (٢) د . عبدالعزيز الدورى، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت ١٩٦٩ ص ٥ انظر أيضا : د . سمير التنبر، نموذج تطبيقي للتنمية في العالم الثالث، بيروت ١٩٧٨ ص ٧-٨ .
- انظر أيضا : أندريه جندر فرانك، تطور التخلف، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام الخفاجي ، بيروت ١٩٧٤ ص ١٠٣ .
- (٣) اندريه جندر فرانك، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤ .
- (٤) الدكتور / سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربي خلال الالفين الثاني والأول قبل الميلاد، الكويت ١٩٧٨ ص ٤٦، ١٢٨-١٢٩ .
- (٥) عبداللطيف الناصر الحميدان، اماره العصفورين ودورها السياسى في تاريخ شرق الجزيرة العربية، جامعة البصرة، مجلة كلية الآداب عدد ١٥ سنة ٧٩ ص ٧١-٧٣ .
- 6) Halliday Fred, **Arabia without Sultans**, G.B., 1974, pp. 35-3. See also Wilson T.A., **The Persian Gulf**, G.B., 1928, 1954, 19P.I.
- 7) Halliday Fred, **op. cit.**, p. 266.
- 8) Halliday Fred, **Ibid**, P. 269 - 70.
- 9) R. S. Zahlan, **Hegemony, Dependence and Development in the Gulf**, paper presented for the Inaugural Conference of the Center for Arab Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th, 1979, pp. 6-7. See also, Dr. Mylrea S.C., **Kuwait Before Oil**, unpublished., p. 32.
- (١٠) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت، الكويت ١٩٧٧ ص ٥٣ .
- (١١) ابراهيم خلف العبيدى ، ص ٩٨-٩٩ ، ١٣٥-١٣٧ ..

- 12) Peter T. Bauer and Basil S. Yomey, **The Gulf Absirtion for What ?** Radney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, P.P. 74-75.
- 13) J. G. Lorimer, **Gazeteer of the Persian Gulf**, Calcutta, 1908-15, Republished in, UK, Vol. 2, PP. 2256-9.
- (١٤) زهره ديكسون فريث، **الكويت كانت منزلي**، دار الكتاب العربي، بيروت ص ١٣٤.
- (١٥) الدكتور محمد غانم الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، القاهرة ١٩٧٥ معهد البحوث والدراسات العربية ص ٣٢.
- 16) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans**, G.B., 1974, pp. 36-40.
- (١٧) ج. ا. بترسون، ترجمة حسين على اللبودي، **القبائل والسياسة في شرقي الجزيرة العربية**، نشرة يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية يونيو ١٩٧٠ ص ٨-١١.
- 18) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans**, G.B., 1974, pp. 26-6.
- (١٩) يوسف عبدالمحسن التركي، **لمحات من ماضي الكويت**، يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٣٠ انظر ايضا : ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩٨٤-١٩٧١**، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٥٨-٥٩.
- (٢٠) يوسف عبدالمحسن التركي، **لمحات من ماضي الكويت**، يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٢٠-٢٤، ٣٤-٣٥، ٤٢.
- انظر أيضا : ملحق مجلة العامل، **تاريخ الحركة المسرحية في الكويت**، الاحد ٩ ديسمبر ١٩٧٩، الكويت ص ٤.
- (٢١) ابراهيم خلف العبيدي، ص ١٣٧
- (٢٢) الدكتور عبدالله العتيبي، **والانسة أمينة راشد**، ندوة رابطة الاجتماعيين، **الأثار الاجتماعية لشعر فهد بورسلي**، الكويت ١٩٨٠/١/٢٨.
- (٢٣) الدكتور عباس ياسر الزبيدي، **دراسة عن المرأة في الخليج العربي**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة الكتاب الثاني ١٩٧٩، ص ١٤٩-١٥٠.

24) Tibawi, L.A., **Islamic Education**, London 1972, pp. 47-50.

25) Ibid, p. 26.

(٢٦) عبدالله النوري ، **التعليم في الكويت في نصف قرن**، القاهرة ، ص ١٤
(بدون تاريخ)

(٢٧) المصدر السابق ص ٤٤ .

28) Abdul Malek Al-Tamimi, **The Arabian Mission in the Arabian Gulf Region**, Ph.D. Thesis, Durham University, U.K., 1978, pp. 151-155.

(٢٩) جون هوليد اي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران**،
ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥ بيروت - لبنان ، ص ٩ - ١٢ .

انظر ايضا : الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، سلسلة عالم المعرفة - الكويت ابريل ١٩٧٨ ، الفصل الاول .
(٣٠) جون هوليد اي ، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران** ،
ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥ ، بيروت - لبنان ، ص ١٢ - ١٧ .

31) David Ricardo, **Saudi Arabia, Enigmas of a Kentier Economy**,
The Economies of the Middle East, Rodney Wilson, C.B., 1979, pp. 40-41.

(٣٢) د . محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**،
سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ابريل ١٩٧٩، ص ٧٧، ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ص
١٩٧، ١٩٨ .

33) Peter T. Bauer and Basil S. Yamey, pp. 76-79.

34) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans**, G.B., 1974, 1975, pp. 289.

(٣٥) محمد حافظ يعقوب ، **التخلف العربي والتحرر العربي**، بيروت، اكتوبر
١٩٧٧، ص ٢٣ .

(٣٦) هشام شرابي ، **المثقفون العرب والغرب**، الطبعة الاولى ١٩٧١، بيروت
١٩٧٨، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

- (٣٧) الدكتور محمد الرميحي ، الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي، بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨ ص ٩ .
- (٣٨) ج ١٠ . ترجمة حسين على اللبoudy ، القبائل والسياسة في شرقي شبه الجزيرة العربية، نشرة يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية يونيو ١٩٧٩ - ٢٥ - ٢٨ ، ٣١ - ٣٢ .
- (٣٩) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٤٠) ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٩٤ - ٩٧ .
- الدكتور محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة نوفمبر ١٩٧٧ ، الكويت ص ٢٣ - ٢٤ .
- انظر أيضا : جون هوليداي ، النفط والتحرر في الخليج العربي وايران، ترجمة زاهر ماجد حزيان ١٩٧٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٤١) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٤٤ ، ١٧٤ ، ٢٠١ ، ٢١٩ .
- انظر أيضا : في الثقافة العمالية ، ملحق مجلة العامل، ٩ ديسمبر ١٩٧٩ ، الكويت ص ٣ .
- (٤٢) جون هوليداي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران، ترجمة زاهر ماجد حزيان، ١٩٧٥ ، ص ٣٧ - ٣٩ .
- (٤٣) الدكتور اسحاق يعقوب القطب، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة العدد، ١٩٧٩ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

44) Birks J.S. and Sinclair C.A., **Economic and Social Implications of Current Development in the Arab Gulf**. Paper presented to the Inaugural Conference of the center for Arab Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th 1979, P. 9.

See also, Peter T. Bauer and Basil S. Yemey, P. 83.

- (٤٥) مرسى نويشي، جريدة الانباء، ١٦/١٢/١٩٧٩، الكويت ص ٨
- لمزيد من المعلومات انظر وقائع ندوة السكان والعمالة والهجرة في
دول الخليج العربي، معهد التخطيط العربي في الكويت ١٦- ١٨
ديسمبر ١٩٧٨ .
- كذلك انظر :
(٤٦) ندوة السكان والعمالة والهجرة في دولة الخليج العربي، المعهد
العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ١٦- ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ ص ٥٥ .
(٤٧) المصدر السابق ص ٥٤ .
(٤٨) جريدة الوطن، ١٣/٢/١٩٨٠، الكويت، ص ١
(٤٩) ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي - المعهد
العربي لتخطيط في الكويت ١٦، ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ الكويت .
(٥٠) د . عبدالباقي هرماسي، غياب الابعاد الاجتماعية في النمو
الاقتصادي العربي، جريدة القبس ، العدد ٢٧٧١ ، الأحد ٣/٢/١٩٨٠،
الكويت، ص ٩٠ .

